المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملخص إحصائي حول

التبادل التجاري
بين مجلس التعاون الخليجي
والمملكة المتحدة لعام 2015م

العدد رقم 5

مايو 2017م

حقائق وأرقام: مؤشرات التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة لعام 2015م

23.9 مليار دولار	إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة لعام 2015م، مقارنة بـ 26.0 مليار دولار في عام 2014م وبنسبة انخفاض بلغت 7.9%.
5.9 مليار دولار	قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة لعام 2015م، مقابل عجز 3.3 مليار دولار في العام 2014م، أي بنسبة ارتفاع بلغت 78.3%.
2.3% الأهمية النسبية	نسبة التبادل التجاري الخليجي مع المملكة المتحدة من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال العام2015م، مقابل ما نسبته 1.9% في العام 2014م.
9.0 مليار دولار	إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى المملكة المتحدة لعام 2015م مقابل 11.3 مليار دولار في العام 2014م، بنسبة انخفاض قدرها 20.4%.
14.9 مليار دولار	إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من المملكة المتحدة في العام 2015م مقابل 14.6 مليار دولار خلال عام 2014م، بنسبة ارتفاع قدرها 1.8%، ومثلت هذه الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الأسواق العالمية ما نسبته 3.2% خلال العام 2015م.
1.2%	حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي واردات المملكة المتحدة لعام 2015م.
6.6%	نسبة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من إجمالي صادرات دول المجلس إلى المملكة المتحدة أي ما يقارب 593.0 مليون دولار في العام 2015م، مقارنةً بـ 816.8 مليون دولار للعام 2014م، مسجلةانخفاضاً ملحوظاً وصل إلى 27.4%.
2.3 مليار دولار	قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون الخليجي إلى المملكة المتحدة في العام 2015م، مقارنةً بـ 2.9 مليار دولار لعام 2014م، وبهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة مقدارها 18.4% خلال نفس فترة المقارنة.
الإمارات	جاءت بالمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لحجم التبادل التجاري مع المملكة المتحدة في العام 2015م، بقيمة 8.6 مليار دولار، وبنسبة 36.0% من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة.

قطر والكويت	لم تسجلا عجزاً تجارياً مع المملكة المتحدة في العام 2015م، في حين سجلت باقي دول المجلس عجزاً تجارياً، وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر سجلت أعلى فائض تجاري مع المملكة المتحدة بلغ 1.6مليار دولار في حين شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى عجز بنحو 3.7 مليار دولار لعام 2015م.
41.4%	حصة دولة الإمارات العربية المتحدة من إجمالي واردات دول المجلس السلعية من المملكة المتحدة في العام 2015م، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 33.6%.
35.7%	نسبة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون في الآلات والمعدات الآلية وأجزاؤها والسيارات والمركبات وأجزاؤها من المملكة المتحدة خلال العام 2015م وبما قيمته 5.3 مليار دولار، بينما شكلت واردات دول المجلس من اللؤلؤ والأحجار الكريمة، والمعادن الثمينة (الذهب والفضة)، قرابة 12.7% من إجمالي الواردات السلعية من المملكة المتحدة بما قيمته 1.9مليار دولار في العام 2015م.

يهدف هذا الموجز الإحصائي لتقديم ملخصاً حول اتجاهات ومؤشرات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والمملكة المتحدة، ومعرفة أهم السلع المصدرة والمستوردة، بهدف خدمة متخذي القرارات وراسمي السياسات الاقتصادية والتجارية والجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير التبادل التجاري مع المملكة المتحدة.

القسم الأول: مؤشرات عامة حول مجلس التعاون ومملكة المتحدة 2015م

1.مؤشرات الجغرافيا والسكان 2015م		
المؤشر	مجلس التعاون	المملكة المتحدة(1)
السكان (مليون نسمة)	51.1	65.1
الزيادة السكانية (%)	2.5	0.8
المساحة (مليون كم²)	2.4	0.244
الكثافة السكانية (شخص لكل كيلومتر مربع)	21.0	269.2
2.مؤشرات الاقتصاد الكلي 2015		
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار أمريكي)	1.4	2.861
إجمالي تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي)	32.3	17.2
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) (بالأسعار الجارية)	-14.6	2.2
التضخم (%)	1.5	0.6

3. مؤشرات الانفتاح الاقتصادي وأهم الشركاء التجاريين 2015م				
المؤشر	النسب من الناتج المحلي الإجمالي (%)		أهم الشركاء التجاريين	
	مجلس التعاون	المملكة المتحدة(1)	مجلس التعاون	المملكة المتحدة(2)
إجمالي الواردات *	52.2	29.2	1-الصين (12.8%)	1- ألمانيا(13.8%)
إجمالي الصادرات*	57.0	27.6	1-الهند (8.6%)	1-الولايات المتحدة الأمريكية (15.0%)

- قيم الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بالأسعار الثابتة.
- قيم الواردات والصادرات لدول المجلس فقط السلعية.

المصدر:

1- البنك الدولي.

2- قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة *COMTRADE*.

القسم الثاني: العلاقات الاقتصادية الخليجية مع المملكة المتحدة*

2012م

عقد الاجتماع الأول للحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة بمدينة لندن، واتفق الجانبان من حيث المبدأ على أغلب الموضوعات الواردة في خطة العمل.

2014م

أقر الاجتماع الوزاري الرابع للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة، المنعقد بدولة الكويت، خطة العمل المشترك بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة للفترة 2015–2018م كخارطة طريق للتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، والتي تشمل التعاون في المجالات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، الطاقة، البيئة، التعاون السياسي والأمني، والتعليم، والبحث العلمي، والثقافة، والسياحة وتعزيز التواصل بين الشعوب.

المصدر:
* المسيرة والإنجاز، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2015م.

القسم الثالث: مؤشرات التبادل التجاري بين مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة خلال الفترة 2012–2015م

1. الميزان وحجم التبادل التجاري

- **على مستوى الأهمية النسبية للتبادل التجاري المشترك:** تشير الإحصاءات الرسمية إلى ارتفاع الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة في العام 2015م مقارنة مع العام 2014م، حيث شكلت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة ما نسبته 2.3% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي في العام 2015م، مقابل ما نسبته 1.9% في العام 2014م.
- **على مستوى قيم التبادل التجاري:** بلغت قيمة التبادل التجاري لدول المجلس مع المملكة المتحدة نحو 23.9 مليار دولار، مسجلة تراجعاً بنسبة تصل 7.9% في نهاية العام 2015م مقارنة بمستوى التبادل التجاري نهاية العام 2014م. وتجدر الإشارة أن مستوى التراجع خلال عامي 2014م و2015م مقارنة بعام 2013م يرتبط بتراجع مستوى أسعار النفط خلال العامين السابقين إلى حد كبير.
- **على مستوى الميزان التجاري بين الطرفين:** شهدت الفترة 2012-2015م استمراراً للعجز في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون مع المملكة المتحدة، وذلك لاستمرار ارتفاع قيمة واردات دول المجلس من المملكة المتحدة على حساب صادرات دول المجلس للمملكة المتحدة خلال الأعوام السابقة، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري نحو 5.9 مليار دولار في العام 2015م مقارنة ب 3.3 مليار دولار في العام 2014م.

شكل1: الأهمية النسبية (%) لحجم التبادل التجاري بين دول المجلس مع المملكة المتحدة والأسواق العالمية في عامي 2014م و 2015م

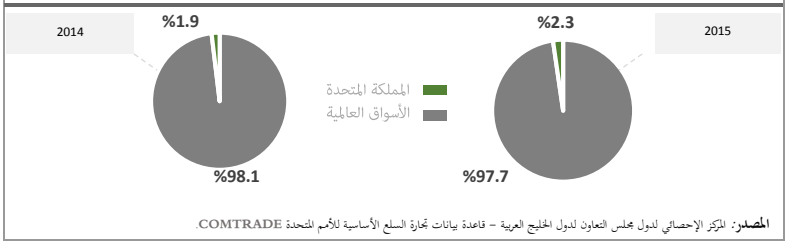

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

شكل2: قيمة الميزان وحجم التبادل التجاري بين دول المجلس المملكة المتحدة خلال الفترة 2012-2015م

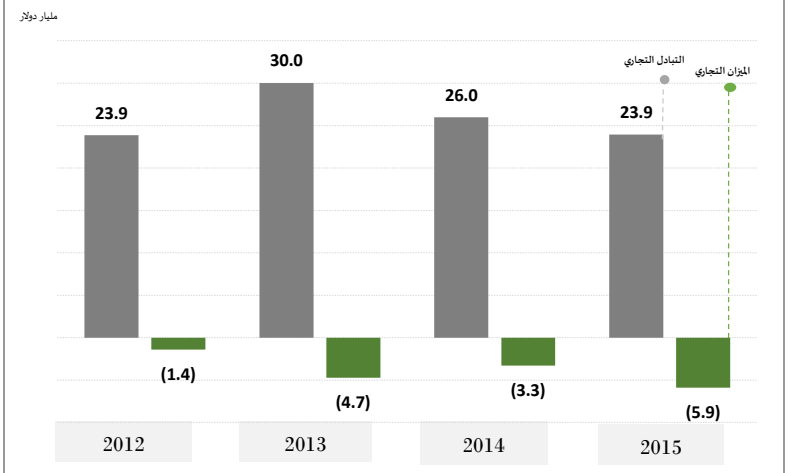

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

2. مؤشرات الانفتاح التجاري

- بلغت قيمة صادرات دول المجلس للمملكة المتحدة نحو 9.0 مليار دولار نهاية عام 2015م مقارنة بقيمة 11.3 مليار دولار نهاية عام 2014م، أي بنسبة تراجع 20.4%، وتعتبر قيمة الصادرات هي الأقل خلال الفترة 2012 – 2015م كما يتضح من الشكل رقم 3، وشكلت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للمملكة المتحدة ما نسبته 1.6% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015م.
- كما بلغت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من المملكة المتحدة في العام 2015م ما قيمته 14.9 مليار دولار مقابل 14.6 مليار دولار في العام 2014م، مسجلة ارتفاعاً يصل إلى ما نسبته 1.8% مقارنة مع العام 2014م، وشكلت الواردات لدول المجلس من المملكة المتحدة ما نسبته 3.2% من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015م.
- ساهم مستوى التراجع الكبير في قيمة الصادرات نهاية العام 2015م مقارنة بالزيادة الطفيفة في قيمة الواردات في زيادة حدة عجز الميزان التجاري بين الطرفين لصالح المملكة المتحدة.

شكل 3: إجمالي الصادرات والواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة خلال الفترة 2012-2015م

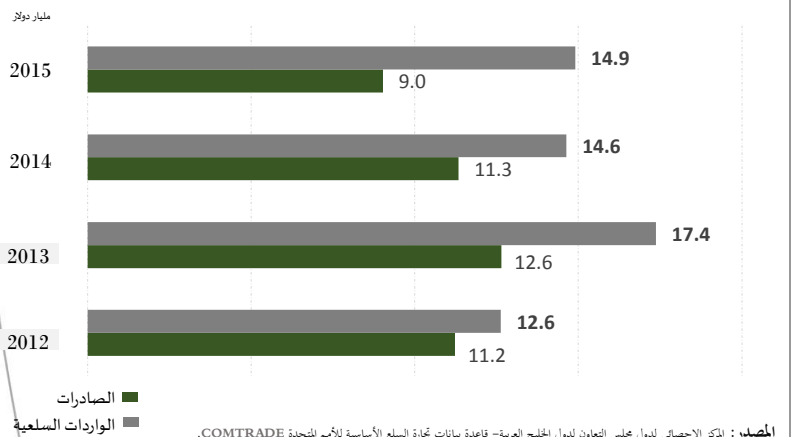

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية– قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

نتيجة 1: تدني التبادل التجاري بين دول المجلس والمملكة المتحدة، حيث بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية بين الطرفين 2.3% من مجمل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون في العام 2015م.

شكل 4: إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى المملكة المتحدة خلال الفترة 2012-2015م

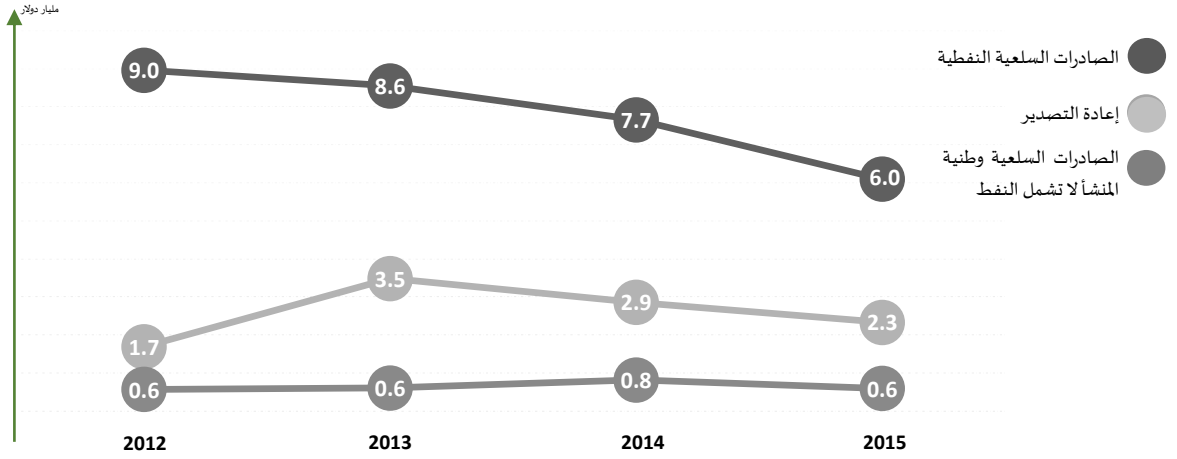

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية–قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

على مستوى التركيب النوعي للصادرات السلعية:

- يشكل النفط المكون الرئيسي لسلة الصادرات الخليجية المتجهة للمملكة المتحدة، حيث يمثل النفط ما نسبته 67.6% وفق بيانات 2015م، وتراجع أسعار هذا المكون خلال الفترة الماضية أثر بلا شك على إجمالي قيمة الصادرات.
- بلغت قيمة الصادرات السلعية النفطية إلى المملكة المتحدة ما يقارب 6.1 مليار دولار في العام 2015م، بإنخفاض ما نسبته 20.4%مقارنة مع العام 2014م.
- ومن جانب آخر بلغت صادرات دول المجلس السلعية وطنية المنشأ غير النفطية إلى المملكة المتحدة أي ما يقارب 0.6 مليار دولار في العام 2015م، مقارنةً بـ 0.8 مليار دولار للعام 2014م، مسجلةً انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى 27.4%.
- بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 2.3 مليار دولار في العام 2015، مقارنةً بـ 2.9 مليار دولار لعام 2014م، وبهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة مقدارها 18.4% خلال نفس فترة المقارنة.

شكل 5: الأهمية النسبية (%) لمكونات الهيكل النوعي لإجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي إلى المملكة المتحدة لعام 2015م

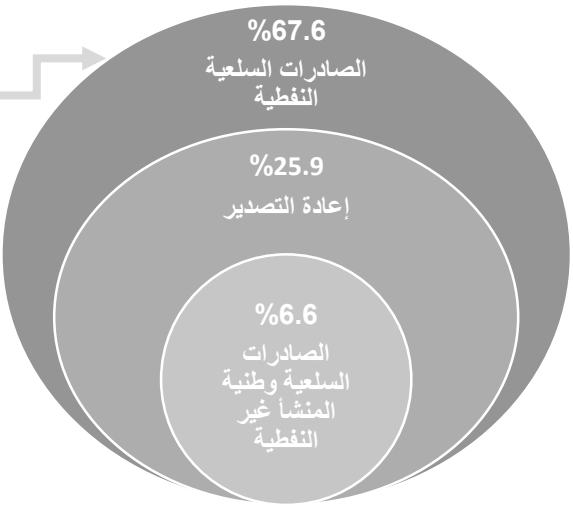

شَهِدَت الصادرات السلعية النفطية من دول المجلس تراجعًا في مُعدَّلات النمو، إذ بدأت بمعدل انخفاض بلغ نحو 4.6% في عام 2013م مقارنة مع عام 2012م، وصولاً إلى مُعدَّل انخفاض بلغ نحو 20.4% في عام 2015م مقارنة مع عام 2014م. وساهم تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة في تراجع معدلات النمو.

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية– قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

شكل6: التركيب السلعي لإجمالي صادرات دول مجلس التعاون إلى المملكة المتحدة (%) في عام 2015م

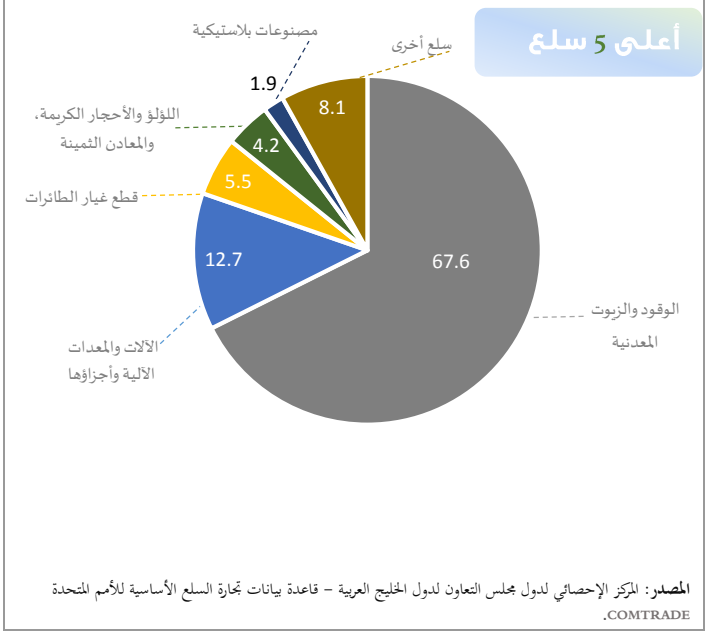

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

شكل7: التركيب السلعي لإجمالي واردات دول مجلس التعاون من المملكة التحدة (%) في عام 2015م

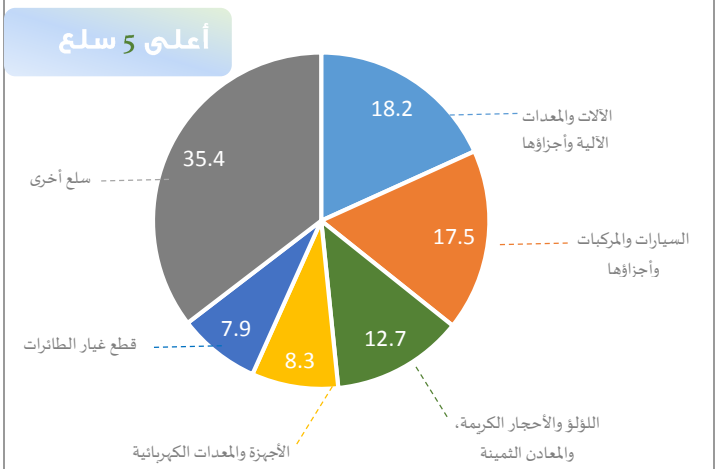

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- سيطر قطاع الوقود والزيوت المعدنية على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى المملكة المتحدة،حيث بلغت نسبته 67.6% من إجمالي الصادرات في العام 2015م، وبما قيمته 6.1 مليار دولار، بينما شكلت الآلات والأجهزة الآلية قرابة 12.7% من إجمالي الصادرات بما قيمته 1.1مليار دولار في العام 2015م.
- 51.9% مِن الواردات السلعية لدول المجلس في العام 2015م شكلت في الآلآت والأجهزة الآلية والمعدات الكهربائية والسيارات والمركبات وقطع غيار الطائرات، والتي بقدر ما يوجه جُزء كبير مِنها للاستهلاك المنزلي، ويوجه جزء آخر للأنشطة الاقتصادية سواءً الخدمية، أو التجارية، أو الصناعية.
- انخفاض أسعار النفط ومشتقاته المباشرة خلال الفترة 2013-2015م ساهم في زيادة حدة العجز التجاري لصالح المملكة المتحدة .

نتيجة 2: يُظهِر القياس الكمي للتركيز السلعي في صادرات دول مجلس التعاون للمملكة المتحدة خللاً في هيكل صادراته، حيث يُظهر هذا المؤشر بأن صادرات دول المجلس تتسم بسيادة النفط على مجمل صادراتها للمملكة المتحدة.

شكل8: الميزان وحجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة في عام2015م

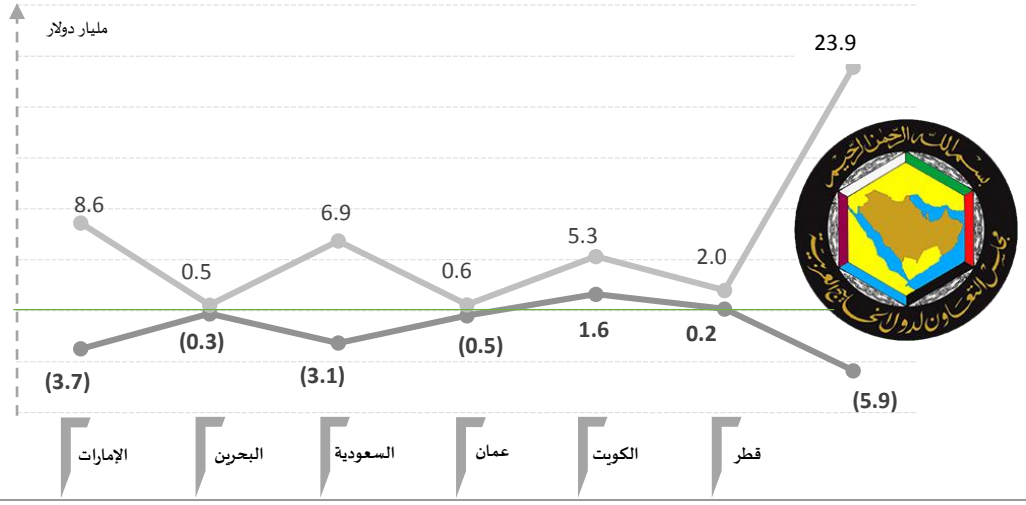

جميع دول مجلس التعاون لديها عجزاً تجارياً مع المملكة المتحدة عدا دولة قطر و دولة الكويت في العام 2015م.

- لم تسجل كل من قطر والكويت عجزاً تجارياً مع المملكة المتحدة في العام 2015م، في حين سجلت باقي دول المجلس عجزاً تجارياً، وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر سجلت أعلى فائض تجاري مع المملكة المتحدة بلغ 1.6مليار دولار، في المقابل شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى عجز بنحو 3.7 مليار دولار لعام 2015م.
- جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لحجم التبادل التجاري مع المملكة المتحدة في عام 2015م، بقيمة 8.6 مليار دولار، وبنسبة 36.0% من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة.

شكل 9: إجمالي الصادرات والواردات السلعية بين دول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة في عام2015م

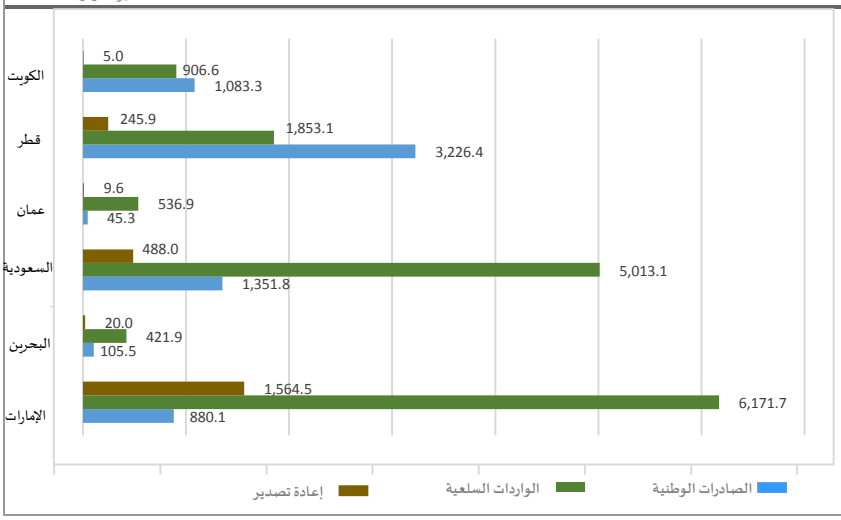

قطر الشريك التجاري الأول بالنسبة للصادرات الوطنية إلى المملكة المتحدة.

الإمارات الشريك التجاري الأول بالنسبة للواردات السلعية من المملكة المتحدة.

الإمارات الشريك التجاري الأول بالنسبة للصادرات المعاده إلى المملكة المتحدة.

ملخص تركز الصادرات والواردات السلعية في أرقام 2015م

الصادرات النفطية

الكويت	السعودية	قطر
%17.5	%19.6	%52.6

الواردات السلعية

الإمارات	السعودية	قطر
%41.4	%33.6	%12.4

إعادة التصدير

الإمارات	السعودية	قطر
%67.1	%20.9	%10.5